

بلغت ذروتها في اتهام الشركة بممارسة التمييز ضد الاحياء السكنية اليهودية. وقد تلقف بعض المسؤولين الاسرائيليين هذه الاحتجاجات، واستثمرها في سياق حملته التحريضية ضد الشركة، وصولاً الى المطالبة بمصادرتها، وضّمها الى شركة الكهرباء القطرية^(٢١).

ثالثاً: محور سياسي؛ مثل مطلب الاستيلاء على امتياز شركة الكهرباء العربية جوهر الاهداف الاسرائيلية في مجال الطاقة الكهربائية. وكان محكوماً، دائماً، باعتبارها سياسية على الرغم من تأكيد اسرائيل المتواصل على الجوانب غير السياسية في الازمة. فقد كشف نسيبة، أن شركة القدس واصلت، من الناحية المالية، الوفاء بجميع التزاماتها، ونفذت ما عليها من واجبات تقنية. وأكد رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، أن ادعاء موداعي حول عجز الشركة العربية عن ربط عشرات القرى بشبكاتها الكهربائية نابع، أساساً، من عدم توفر النية لدى السلطات الاسرائيلية في تمكين الشركة العربية من انجاز هذه العملية التي تصل تكلفتها الى ٥٠٠ مليون ليرة اسرائيلية في ذلك الحين. وقال فريج انه لو كان موداعي صادقاً في ادعائه لقام بفتح الصندوق «ودفع المبالغ التي يتطلبها توصيل الكهرباء الى جميع القرى العربية في الضفة [الفلسطينية]». وذكر فريج بمماثلة السلطات الاسرائيلية في تزويد القرى العربية في اسرائيل بالكهرباء، وقال: «أن شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، ذات القدرة الفنية المتطورة والامكانيات الضخمة، ماطلت لسنوات قبل ان تقوم بربط القرى العربية بشبكاتها الكهربائية، في حين يحاول موداعي الصاق امر كهذا بشركة كهرباء القدس الصغيرة، وذات الامكانيات المحدودة»^(٢٢).

ومع بلوغ الحملة الاسرائيلية ضد الشركة العربية ذروتها، قرّر مجلس ادارة كهرباء القدس التحرك بقوة، فوجه نداءً دولياً طالب بتقديم عروض فنية للشركة. ودعا اصحاب مصانع مولدات الطاقة الكهربائية والمحولات تقديم عروض للشركة في مجال المولدات ذات الطاقة ٥ و ١٠ و ١٥ ميغاواط^(٢٣). واصدر نسيبة بياناً أوضح فيه ان سلطات الاحتلال تدّعت بأسباب عدة لتنفيذ اهدافها ضد الشركة العربية، ومنها الاحتفاء وراء مظلة الشؤون الامنية ومقتضياتها، وأكد الحقائق التالية:

- «ان مهندسي الشركة [العربية] لا يطلعون، كما زعم [بعض الاسرائيليين] على خرائط للمعسكرات الاسرائيلية...

- «يتمّ تعيين موقع المحولات من قبل مهندسين في الجيش [الاسرائيلي]، وتوضع، في غالب الاحيان، في مداخل المعسكرات، وفي حالات اخرى، عند نقاط الربط خارجها...

- «يتم تزويد المعسكر بالتيار الكهربائي بواسطة عداد مركزي يوضع، عادة، في جوانب المحول، ويُقرأ العداد من قبل الجيش الذي يُحضر القراءة للشركة للتمكّن من المطالبة بثمن التيار المستهلك...

- «يجري فحص الشبكات داخل المعسكر من قبل الجيش، وتكتفي الشركة [العربية] بكتاب موقع من الضابط المسؤول [يؤكد] ان الشبكة بحالة جيدة...

- «تتم أعمال الصيانة، عند الحاجة اليها، وبعد الحصول على تصاريح خاصة من الجيش بالاسماء التي يُوافق عليها من قبله...

- «لا تتأخر الشركة عن الاستجابة لطلبات المشتركين أياً كانوا، فور درس التكاليف من قبلها، ودفعها من قبل المستهلك. وتطبق الشركة هذه القاعدة على معسكرات الجيش، كما تطبقها على باقي المشتركين دون تمييز. والفارق الوحيد هو ان السلطات المعنية توافق على رخص للمعسكرات